تعليق على كتاب "ثورة المصريين بين الاقتصاد والسياسة "

أ.د. احمد يوسف احمد*

أود فى البداية أن أُعبر عن بالغ شكرى وعميق امتنانى للأستاذ الدكتور علاء زهران رئيس معهد التخطيط القومى على دعوته لى لحضور هذه الندوة المهمة حول هذا الكتاب القيم للأخ والصديق العزيز الأستاذ الدكتور عثمان محمد عثمان والذى تكرم بدوره بإهدائى نسخة من الكتاب تحمل إهداءً جميلاً أرجو ألا يؤثر على موضوعيتى فى التعليق. هذه هى المرة الأولى فى علاقة تمتد قرابة ستين عاماً مع الدكتور عثمان – منذ جمعتنا مدرسة شبرا الإعدادية – التى يتم فيها حوار علنى بينى وبينه، فقبل ذلك كانت حواراتى معه تتم إما فى داخل المجموعة الصغيرة من الأصدقاء الذين جمعتهم المدرسة التوفيقية الثانوية رغم اختلاف تخصصاتهم واهتماماتهم منذ بدأت المرحلة الجامعية أو فى المجموعة الأصغر التى تكونت من عثمان ومنى بالإضافة إلى أسامة الغزالى حرب وعبد القادر شهيب باعتبار أننا الوحيدون من مجموعة التوفيقية الذين التحقنا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى جامعة القاهرة أو فى إطار حوارات ثنائية ممتعة امتدت لساعات فى الساحل الشمالى طيلة السنوات الأخيرة، وأشهد أن الدكتور عثمان فى كل هذه الحوارات كان مثالاً للرؤية الصائبة والقدرة العلمية الحقة والفهم التام للأبعاد السياسية لما يحلله من ظواهر اقتصادية حتى ولو اختلفت آراؤنا، وقد كانت حوارات الساحل الشمالى بالذات شديدة الدلالة لأن معظمها تم فى ظل توليه المنصب الوزارى الذى أشهد أنه لم يُحدِث أى اختلاف فى طريقة تناوله الأمور بل وأشهد أيضاً أنه كان ناقداً لأشياء رأى أنها لا تسير فى الاتجاه الصحيح خاصة وقد وفرت لنا حوارات الساحل الثنائية إطاراً مطلقاً من الحرية نابعاً من الثقة المتبادلة.

* أستاذ العلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

عندما هممت بقراءة الكتاب تصورت أننى سوف أقرأ كتاباً فى الاقتصاد السياسى لكننى اكتشفت لاحقاً أن الكتاب يصلح أيضاً للانتماء إلى حقل العلوم السياسية كما يبدو على سبيل المثال من الفصل الرابع "يناير ٢٠١١ بين الانتفاضة والثورة وتفسير أسبابها الاقتصادية والسياسية" الذى لم يكتف فيه بإبداء وجهات نظره السياسية – وهى بالمناسبة عميقة بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف معها – وإنما قرأ عديداً من الكتب والدراسات التى ألفها علماء سياسة والتى اكتشفت أننى لم أقرأ بعضها أو حتى سمعت عنه مما أضفى على تحليله مزيداً من العمق والجدارة العلمية.

احترمت كثيراً فى الدكتور عثمان أن الجزء الأول من كتابه بعنوان "الاقتصاد المصرى فيما قبل الثورات" عبارة عن دراسات ومقالات نُشِرت كلها عدا الأولى منها قبل انفجار الثورة ومعظمها كُتب إبان توليه المنصب الوزارى وكأنها رسالة منه مفادها " هذا هو أنا ... لا أقول اليوم ما لم أقله بالأمس" كما فعل ويفعل الكثيرون، وأشهد أن هذا الجزء شديد الأهمية والموضوعية فى تحليل حال الاقتصاد المصرى قبل الثورة حتى ولو اختلفنا كما ذكرت سابقاً مع بعض أبعاد تحليله وتوجهاته.

لأنى أعرف أن الوقت المتاح محدود وأرى وجوهاً عديدة لقامات رفيعة أجدر منى بالحديث خاصة وأن تعليقى ينطلق بالأساس من المنظور السياسى فسوف أركز على قضية أساسية بدت لى وكأنها الهاجس العلمى الأول للدكتور عثمان فى كتابه القيم: لماذا حدث الانفجار فى يناير ٢٠١١ تحديداً رغم أن السنوات السابقة مباشرة عليه شهدت تحسناً واضحاً فى الأداء سواء من منظور النمو أو التحسن النسبى فى عدالة التوزيع كما هو ثابت بالأرقام التى أوردها الكتاب فى غير موضع خاصة وأن نسبة التفاوت فى توزيع الدخل لدينا كانت أفضل من بلدان أخرى وكانت مصر وتونس تحققان أعلى معدلات نمو، بل إن مصر تعافت بسرعة وعلى نحو معقول من تداعيات الأزمة المالية العالمية وإن كان جزءاً من هذا التعافى على الأقل يعود إلى أنها لم تكن جزءاً مهماً من الاقتصاد العالمى.

استخدم الدكتور عثمان فى كتابه تعبيرات من عالم كرة القدم وقال ص٨٣ " يندر ألا يشعر المشجعون بالفرحة والسعادة وقد فاز فريقهم فى المباراة "، والسؤال البديهى الذى يطرح نفسه

فى هذا السياق: هل كان حقاً فريقهم؟ ثم استخدم التعبيرات ذاتها فى آخر ما كتبه قبل الثورة بأيام بتاريخ ٥/١/٢٠١١ تحت عنوان " عام ٢٠١١ ... خطة ما بين الشوطين"، وتوقع فى هذه المقالة (ص٨٧) أن يصل معدل النمو فى ٢٠١١ إلى ٦.٥٪ مع استهداف ارتفاعه إلى متوسط ٨٪ فى السنوات الخمس التالية علماً بأن تحقيق هذا الهدف سوف يرفع سقف طموحاتنا فى المستقبل "للوصول إلى التنمية المستدامة" ، وحرص فى هذا السياق على أن يقول "ما أشرت إليه فى هذه المقالة ليس رجماً بالغيب ... الاقتصاد علم حتى ولو كانت له حدود واقتصاديات التنمية لها أسس تحكم السياسة الاقتصادية الحكيمة وقواعد البيانات والمعلومات الاقتصادية فى مصر رصينة ومدققة ومستقبلنا هو من صنع أيدينا فى كثير من الأحوال"، وهذا صحيح لكن المتغيرات السياسية اقتحمت هذا التحليل الاقتصادى الرصين. باختصار اقتحم الجمهور الملعب بين الشوطين باستخدام تعبير الدكتور عثمان ولم تجد خطة ما بين الشوطين مجالاً لتطبيقها أصلاً، وتحول الأمل والحلم وفقاً لما قاله إلى كابوس فلماذا ؟ والإجابة على هذا السؤال هى مساهمتى الأساسية فى التعليق على هذا الكتاب القيم، وفى هذا الإطار أحاول أن أُضيف إلى جهود تفسير ما وقع الملاحظات السبعة التالية:

١- أن التحسن الذى حدث فى الدخل وتوزيعه فى العقد السابق على ثورة يناير وفقاً للأرقام التى وردت فى الكتاب لم يكن بالدرجة التى تُحدِث تأثيراً حاسماً فى سلوك القوى الاجتماعية كما حدث على سبيل المثال فى خمسينات القرن الماضى وستيناته فى أعقاب قوانين الإصلاح الزراعى وتخفيض إيجارات المساكن ومجانية التعليم ومشاركة العمال فى الأرباح ... إلخ التى حسمت توجهات طبقة الفلاحين والعمال والطبقة المتوسطة لصالح نظام ثورة يوليو.

٢- فكرة الحرمان النسبى، وهى فكرة تصلح للتفسير فى هذا السياق، وهى تعنى أنك قد لا تكون فقيراً ومع ذلك تثور لأن الفارق بينك وبين من هم فوقك هائل، وعلى سبيل المثال ومن واقع الملاحظة الواقعية فإن عاملاً ما قد يصل أجره اليومى إلى ثلاثمائة جنيه وقد يكون مالكاً لسيارة يذهب بها إلى عمله لكنه يعمل فى تشطيب ڤيلا أشبه بالقصر ويعى جيداً ثمنها وتكلفة تجهيزها للسكنى وبالتالى فسوف يتولد لديه شعور بالحرمان يمكن أن يكون حاداً لاعتبارات نسبية، والأمر

نفسه ينطبق على ابن الطبقة المتوسطة الذى يعيش فى شقة معقولة لكنه يصطدم بإعلانات العقارات الجديدة أو منتجعات الساحل الشمالى والبحر الأحمر وغيرها وأسعارها الفلكية بالنسبة له فيتولد لديه الشعور ذاته الذى ثبت من التجارب المقارنة أنه يمكن أن يكون دافعاً للتمرد ، ويتسق هذا مع الفكرة القائلة بأن التحسن النسبى فى الدخل وظروف المعيشة عموماً من الممكن أن يكون دافعاً للتمرد بقدر ما يزيد الوعى بوجود ما هو أفضل بكثير من هذه الظروف.

٣- فكرة كيمياء الجماهير التى يصعب معرفة معادلتها الدقيقة بحيث نستطيع أن نحسب بدقة متى تنفجر وتثور ومتى تقنع بأوضاعها، وحساب نقطة الانفجار يكون عادة صعباً للغاية ويُقصد بهذا الانفجار الذى يفضى إلى الثورة وليس الانفجار العادى الذى يتكرر أحياناً على نحو روتينى بحيث يتم قمعه بسهولة نسبية إلى أن تأتى "القشة" التى تقصم ظهر البعير، وهكذا فإن مظاهرات ٢٥ يناير ٢٠١١ كانت هى هذه "القشة" فقد سبقتها عبر السنين تحركات جماهيرية عديدة بعضها لم يكن أقل خطورة مما جرى فى ذلك اليوم، لكن يناير كانت النقطة الزمنية التى تحول فيها " التغير الكمى" إلى" تغير كيفى" بمصطلحات التحليل الماركسى، وكما سبقت الإشارة فإن التنبؤ الدقيق بهذه النقطة يكون صعباً للغاية وإن أمكن بطبيعة الحال اكتشاف الاتجاه العام للتطور وكيف أنه يسير فى اتجاه سقوط نظام ما، وقد كان لى صديق ناشط سياسى تولى لاحقاً مسئولية نقابة مهنية مهمة راهن يوماً ما على أن نظام مبارك سوف يختفى بحلول عام ٢٠٠٧، وقد كان بالتأكيد يرى عوامل تآكل النظام لكن نقطة الانهيار تأخرت أربعة أعوام كاملة عن توقعه.

٤- استسهال النظم الاستبدادية القمع كأداة لمواجهة التمرد والثقة المفرطة فى قدرتها على حفظ الأمن والاستقرار والاستخفاف بردود الفعل المحتملة من قبل الجماهير خاصة على ضوء سوابق النجاح فى استخدام هذه الأداة، وقد كان بمقدور الشرطية التونسية التى صفعت بوعزيزى ألا تفعل لكن تصرفها يعكس بالتأكيد الثقة بأن القمع هو الحل وبأن المواطن لا حول له ولا قوة فى مواجهة السلطة، وما حدث مع بوعزيزى فى تونس حدث من قبل فى مصر مع خالد سعيد بطريقة أخرى لكن أحداً لا يتعلم.

٥- الثقة المفرطة بالنفس من قِبَل النظم الاستبدادية الحاكمة، وقد تعودت أن تكون مؤشرات هذه الثقة هى ذاتها مؤشرات قرب انهيار نظام ما، وقد تملكنى هذا الشعور عندما وصف أنور السادات واحداً من أشهر خصومه بأنه "مرمى زى الكلب فى السجن" فى خطاب عام وكذلك عندما قال حسنى مبارك تعليقاً على نية عدد من معارضيه تكوين "مجلس ظل" تشريعى بعد أن حدث ما هو معروف فى تزوير انتخابات ٢٠١٠ "خليهم يتسلوا" والأمثلة كثيرة، وامتدت هذه الثقة المفرطة إلى بدايات الانفجار فأكد معمر القذافى أن "ليبيا ليست تونس"، وكررها مبارك فى مصر وعلى عبد الله صالح فى اليمن وهكذا، وبالمقابل فإن الحكام الذين وعوا بخطورة التهديد قدموا تنازلات سياسية ومنح مالية لشراء الولاء ونجحوا فى ذلك ولو إلى حين فكأن وعيهم هذا قد جعلهم يحولون نبوءة الثورة إلى نبوءة "هادمة لذاتها" defeating self، وبالمناسبة فإن سوء الإدراك ومن ثم سوء الفهم وخطأ الحسابات والإدارة الفاشلة للأزمات ليست حكراً على النظم غير الديموقراطية، وفى تاريخ الإدارات الأمريكية المتعاقبة على سبيل المثال عديد من الأمثلة على ذلك فى إدارة الصراع فى ڤيتنام وكذلك غزو العراق وغيرهما من حالات الفشل.

٦- الأثر النفسى لجمود الحياة السياسية على المواطنين، ويلاحظ أن من كان عمره ثلاثين سنة عند تفجر مظاهرات يناير لم يعرف طيلة حياته رئيساً سوى حسنى مبارك وهو ما يمكن أن يخلق دافعاً لتأييد التغيير حتى ولو لم توجد دوافع أخرى لذلك.

٧- ما يعرف بأثر الانتشار وهو يعنى أن ظاهرة ما قد تتكرر فى أماكن أخرى إذا تشابهت ظروف الحالة التى تولدت فى سياقها مع ظروف حالات أخرى، وقد تنبأ كارل ماركس بأن تقوم الثورة فى البلدان الرأسمالية دفعة واحدة لتشابه ظروفها، لكن ذلك لم يتحقق لأن هذه البلدان اتخذت الإجراءات الكفيلة بالتحسب لاحتمالات الثورة كتحسين أجور العمال والخدمات التى تُقَدم لهم بعد نجاح الثورة البلشفية فى روسيا ١٩١٧، ونجحت هذه البلدان بالفعل فى تفادى أى ثورة جديدة بعد هذه الثورة، والمفارقة أن أثر الانتشار قد حدث فى واقعة سقوط النظم الشيوعية فى شرق أوربا فى ثمانينات القرن الماضى.

وفى النهاية أود أن أُعبر عن اعتزازى بهذا الكتاب القيم وبالفرصة التى أُتيحت لى للتعليق عليه وأن أؤكد على أهميته من منظور علمى السياسة والاقتصاد معاً وأهنئ الصديق العزيز الأستاذ الدكتور عثمان محمد عثمان على إنجازه، ولو كنت أُدَرس مقرراً فى نظرية الثورة أو النظام السياسى المصرى لوضعته فى قائمة القراءات.